تسجيل ٣ مشروعات استثمارية للإنتاج النباتي والحيواني بتكلفة ١٤٣ مليون ريال

■ ،،كتب/ علي البشيري

. كشفت احصائية رسمية عن تسجيل ٣ مشروعات استثمارية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني.
واظهرت الاحصائية الصادرة عن هيئة الاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع بلغت ١٤٢ مليونا و٨٧٨ الف ريال، فيما تبلغ قيمة الموجودات الثابتة للمشاريع ١١٤ مليوناً و ٣٠٢ الف ريال.
ويتوقع أن يجتذب هذا النشاط استثمارات محلية كبيرة خلال السنوات القادمة خصوصاً في ظل اتساع الفجوة الغذائية في اليمن، والاحتياجات المحلية لاقامة مشاريع انتاجية نباتية وحيوانية.
الجدير بالذكر أن هذه المشاريع يتوقع أن توفر ٤٣ فرصة عمل مباشرة هذا فضلاً عن عدد من فرص العمل غير المباشرة.

لقاء تشاوري لبحث خطط هيئة البحوث الزراعية بذمار

■ ،،ذمار/ رشاد الجمالي

،، عقد أمس بالهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي بمحافظة ذمار اللقاء التشاوري السنوي لفروع هيئة البحوث والارشاد الزراعي ومحطاتها ومراكزها لمناقشة موازنتها وخططها.
وفي الافتتاح أشار الدكتور محمد علي الأشول رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي أهمية هذا اللقاء التشاوري الذي سيكون كفي تقليداً سنوياً لمناقشة الموازنة العامة بين الهيئة العامة للبحوث والمراكز البحثية والمحطات التابعة للهيئة لمعرفة المشاكل التي تواجهها أثناء سير عملها وإيجاد الحلول لها بكل شفافية ووضوح.
منوهاً بأن هذا اللقاء سيعطي دفعة نحو تحقيق الغايات والأهداف المنشودة التي من أجلها تاسست الهيئة وتحسين أوضاعها نحو الارتقاء بالعمل البحثي والخروج به إلى الواقع.

تمويل ١٨ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بقيمة ١٢ مليون ريال بعدن

■ ،،عدن/سبأ

مول أمس فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن ١٨ مشروعاً صغيرا مدرا للدخل بقيمة ١٢ مليونا و٦٥ ألف ريال .
وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ، في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المشاريع الممولة شملت فتح البقالات ومقاهي الانترنت ومحطة بترول وفتح ورش إصلاح المكيفات والكهربائيات، وغيرها من المشاريع الصغيرة التي وفرت فرص عمل لعدد ١٨٠ من الشباب المؤهلين لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية .
وذكر أن الصندوق يدرس حاليا ستة طلبات لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل مطلع الأسبوع المقبل للفئات النسوية بعدن بقيمة تسعة ملايين و٢٠ ألف ريال، وثلاثة مشاريع أخرى بقيمة عشرة ملايين ريال لفئات الشباب بمديرية عدن وخورمكسر والشيخ عثمان.

تحسن مؤشرات اليمن في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقشت اللجنة الاشرافية لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اجتماعها أمس بصنعاء برئاسة وزير المالية رئيس اللجنة نعمان طاهر الصهيبي الجهود التي تبذلها الجمهورية اليمنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتناولت اللجنة التقرير النهائي لفريق مراجعة التعاون الدولي المعد من قبل مجموعة العمل المالي الفاتف وما عكسه من تحسن مؤشرات اليمن في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما أثمرت عنه الجهود من صدور للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٠م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠م بشأن المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وكذا صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ للعام ٢٠١٠م.

وأستعرض الاجتماع التقرير الخاص بانشطة اللجنة الفنية لتحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال ٢٠١٠م وما تحقق من إنجازات على الصعيد التشريعي والتنظيم والتطبيق وتقرير المتابعة الثاني المقدم لمجموعة العمل المالي الميناڤاتف في اجتماعها الثاني عشر بالدوحة إضافة إلى التقرير المقدم إلى اجتماع فريق المراجعة الإقليمي في شهر يناير ٢٠١١ بمملكة البحرين، وكذا تقرير المتابعة الثالث للجمهورية اليمنية المقدم إلى سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا.

وفي الاجتماع أكد وزير المالية رئيس اللجنة الاشرافية أهمية تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجمهورية اليمنية كمطلب وطني لتعزيز الإجراءات الاحترازية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بكافة صورها وأشكالها تناغما مع الجهد الدولي والاقليمي لمحاربة هذه الجرائم العابرة للحدود.

وثمن الوزير الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال واللجنة الفنية وجميع الجهات ذات العلاقة.

اعتماد ٢٠٢,٢ مليار ريال لمشاريع الوحدات الاقتصادية للعام الجاري

■ ،،كتب/ علي محمد

أظهر تقرير حكومي أن حجم البرنامج الاستثماري المعتمد للوحدات الاقتصادية للعام الجاري ٢٠١١م نحو ٢٠٢ مليارو٢١٣ مليون ريال.

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم التمويل الحكومي بلغ ٤٣ مليارا و٧٩ مليون ريال، فيما بلغ التمويل الذاتي ٥٦ ملياراً و٣٤٧ مليون ريال بالإضافة إلى التمويل الخارجي البالغ ١٠٢ مليارو٧٨٦ مليون ريال.

وأوضح البرنامج الاستثماري أن المخصصات توزعت على العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تصدر قطاع البنى التحتية المرتبة الاولى بحصوله على ١٦٤ ملياراً و ١٨٩ مليون ريال منها ٤٠ مليار ريال تمويل حكومي ، و٢٥,٦ مليار ريال تمويل ذاتي فضلاً عن ٩٩,٢ مليار ريال تمويل خارجي.

واشار إلى أن القطاعات الإنتاجية حصلت على ٢٩ ملياراً و٦٥٣ مليون ريال منها ٢٥,٢ مليار تمويل ذاتي و٣,٦ مليار ريال تمويل خارجي بالاضافة إلى ٧٨٤ مليون ريال تمويل حكومي.

كما بلغ حجم المخصصات الاستثمارية لقطاع التنمية البشرية ٣ مليارات و٣٣٦ مليون ريال ، وقطاع الادارة الحكومية والخدمات ٥ مليارات ٣٣ مليون ريال.

بتكلفة ٤٥ مليون ريال مناقصة حجة تقر تنفيذ النادي الرياضي بمديرية كحلان

■ ،،حجة/سبأ

أقرت اللجنة الفرعية للمناقصات والمزايدات بمحافظة حجة في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ فريد أحمد مجور، تنفيذ مشروع النادي الرياضي بمديرية كحلان الشرف بتكلفة ٤٥ مليوناً و٢٩٨ ألف ريال.
وأقرت تكليف لجنة ميدانية برئاسة رئيس لجنة الخدمات بالسلطة المحلية بالمحافظة محمد الزعكري للاطلاع ووضع الحلول الكفيلة بمعالجة اشكالات تنفيذ ملعب مديرية خيران المحرق، وتقديم تقرير تفصيلي بذلك خلال الاجتماع القادم للجنة، كما أقرت تكليف الوحدة الهندسية بإعداد تقرير فني يتضمن حصر مخالفات المقاولين أثناء تنفيذ المشاريع بالمديريات وادراج عدد منهم ضمن القائمة السوداء، وتوجيه انذار بحدد فترة استكمال مشروع كورنيش ميدي خلال أسبوع، مالم فسوف تطبق عليه الإجراءات القانونية.
وناقش الاجتماع جملة من المهام المناطة بالوحدة الهندسية ولجان المناقصات بالمديريات وبحث السبل الكفيلة بالتسريع في تنفيذ مشاريع البرامج الاستثمارية للعام الجاري ٢٠١١م.

لقاء مشترك بين مكتب «اليمنية» ووكالات السفريات بالمكلا

■ ،،المكلا /مجدي بازياد

عقد بمكتب الخطوط الجوية اليمنية منطقة حضرموت بالمكلا لقاء بحضور كافة وكالات السفريات والسياحة بمدينة المكلا حيث ناقش اللقاء مستوى الانجازات التي تحققت خلال العام المنصرم ٢٠١٠م.
وفي اللقاء الذي انعقد تحت شعار «وكلاؤنا شركاؤنا» أكد الأخ فؤاد سعيد الصوري مدير مكتب اليمنية منطقة حضرموت أهمية الشراكة بين الطرفين لما من شأنه تفعيل وتطوير التعاون بين الشركة والوكالات وبما يعزز من خدمات اليمنية، ورحب الصوري بالحاضرين في الاجتماع، مؤكداً حرص قيادة اليمنية على التواصل المستمر مع وكلاء السفر، موضحاً أن العام ٢٠١٠م شهد تحقيق مبيعات جيدة، مبيناً أن هذه الشراكة تعود بالفائدة على الشركة والوكلاء.
وتم في اللقاء مناقشة جملة من القضايا والموضوعات التي تهم تطوير آليات العمل بين الخطوط الجوية اليمنية والوكلاء كما تم مناقشة الخطط الموضوعة لتطوير خدمات اليمنية وبما يمكنها من المنافسة أمام الشركات الأخرى في النقل الجوي، وخرج الاجتماع بعدد من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الشراكة بين اليمنية ووكلاء السفر.

كما تم في اللقاء الاستماع إلى عدة آراء وملاحظات طرحت من قبل بعض الوكلاء لتطوير العمل والشراكة بين الجانبين، وفي هذا الإطار أكد الصوري استعداد الخطوط الجوية اليمنية بحضرموت لتقديم كافة الخدمات وتذليل الصعوبات التي قد تواجه سير العمل لدى بعض الوكالات خاصة فيما يخص التقيد بمواعيد السفر بما يخدم المسافر في المقام الأول، وأكد أن مبيعات الوكلاء حققت نسبة عالية وصلت إلى ٥٠٪ الأمر الذي يدل على مستوى النجاحات التي تحققت للخطوط الجوية اليمنية بعد افتتاح خطوط جديدة ومنها خط الريان القاهرة ودار السلام وممباسا بأفريقيا، مشيداً بدور مكاتب السفريات وإدارة الخطوط اليمنية منطقة حضرموت لرعايتهم واهتمامهم بالوكلاء إدراكاً منهم لمستوى المسئولية لتحقيق أهدافها التسويقية.

اعتماد (٥٣٢) حالة بالمهرة

(٧٦٦٠) حالة جديدة للضمان الاجتماعي بمارب

■ ،،المهرة/ناصر الساكت/مارب/سبأ

اطلع وكيل محافظة مارب عبدالله الباكري خلال زيارته لفرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة على تحضيرات أعمال الصرف للحالات الجديدة المعتمدة لصندوق الرعاية الاجتماعية للعام ٢٠١١م، البالغة (٧) آلاف و(٦٦٠) حالة، والتي تأتي ضمن الحالات التي تم اعتمادها وفقاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، البالغة (٥٠٠) ألف حالة على مستوى المحافظات.

واستمع الوكيل الباكري إلى شرح من قبل مدير عام الفرع علي محمد الصبري حول الترتيبات النهائية الخاصة بعملية صرف المستحقات المالية للحالات الجديدة، وكذا الإعداد والتحضير لبدء أعمال المسح الميداني للحالات الاحتياطية وعددها (٩) آلاف و(٧٦٣) حالة، وذلك وفقاً لاستمارات المسح الميداني التي أعدت لهذا الغرض.

وأوضح الصبري أن الصندوق أنهى مؤخراً عملية الصرف للحالات المعتمدة سابقاً، وهي (١٧) ألفاً و(٦٣٣) حالة بمبلغ ربعي (١٧٧) مليوناً و(٧٠٨) آلاف ريال، ويستعد حالياً لصرف قروض للمستفيدين لعدد (١٩٥) مستفيداً ومستفيدة من مديريات الوادي : «رغوان، مدغل، مجزر»، وبمبلغ إجمالي (٩) ملايين و(٥٥٠) ألف ريال خلال الشهر الجاري.

وأكد الصبري أن الصندوق صرف خلال العام المنصرم قروضاً بيضاء دون فوائد لـ (٦٧) مستفيداً ومستفيدة بمبلغ إجمالي (٧) ملايين و(٥٠٠) ألف ريال.

فيما أكد وكيل المحافظة الباكري على ضرورة وضع الآليات المناسبة لصرف مستحقات الحالات الجديدة وفي أسرع وقت ممكن وبما يضمن إيصالها إلى المستفيدين يداً بيد، مشيراً إلى أهمية سرعة إنجاز أعمال المسح الميداني لحالات الإضافية الجديدة، ولما من شأنه استيعاب أكبر قدر ممكن من الحالات المستحقة والأشد فقراً بالمحافظة.

إلى ذلك حصلت محافظة المهرة على (٥٣٢) حالة ضمان اجتماعي جديدة من المشمولين بالرعاية الاجتماعية من أصل (٥٠٠) ألف حالة كان فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، قد وجه بها على مستوى المحافظات.

ذكر ذلك الأخ محمد علي مسلم، مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المهرة، مشيراً إلى أن هذه الحالات المعتمدة الجديدة تم توزيعها على جميع مديريات المحافظة بحسب نسبة الفقر والكثافة السكانية، وهي من الحالات التي تم مسحها عام ٢٠٠٨م.

وأضاف مسلم : كان نصيب مديرية الغيظة (١٤١) حالة، ومديرية حات (٨٧) حالة، ومديرية نعر (٧٨) حالة، ومديرية المسيلة (٧٢) حالة، ومديرية شحن (٤٨) حالة، ومديرية سحيق (٤٣) حالة، ومديرية قشن (٣٢) حالة، ومديرية حصوين (١٥) حالة، ومديرية حوف (١٩) حالة.

وقال مدير عام صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة المهرة إن هذه الحالات الجديدة سيتم صرف مستحقاتها خلال الربع الأول من العام الجاري، وقد تم تشكل لجان بشأن ذلك.

رأي اقتصادي

الصكوك الإسلامية

يحيى محمد الكستبان
E-mail:al.kostoban@centralbank.gov.ye

■ ،، الصكوك هي جمع صك وتعني شهادة ائتمانية وتقابل شيك باللغة الإنجليزية وفي تعريف آخر عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (AAOLFL) الصكوك بانها وثائق متساوية القيمة تُمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب واستخدامها فيما أصدرت من أجلها.
والصكوك الإسلامية أداة استثمارية يضمنها أصل أو مشروع استثماري يدر دخلاً وتكون بمثابة حصص ملكية على المشاع في هذا الأصل أو المشروع الاستثماري وقد أصبحت الصكوك الإسلامية تحظى بقبول واسع النطاق في الأسواق المالية العالمية وتعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات المالية التي يستخدمها القطاع المالي الإسلامي ومصدرا مهما للتمويل كما تعتبر الحل الأمثل لوسائل التمويل التقليدية وهنا يأتي دور البنوك الإسلامية التي تمتلك فوائض من السيولة في الداخل والخارج من خلال استثمار أموالها بأدوات نقد متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
وتختلف الصكوك الإسلامية من حيث آجالها «القصيرة، المتوسطة، طويلة الأجل» أو حسب صيغتها «مضاربة، مشاركة، إجارة، سلم، استصناع».
وتنبع فكرة إصدار الصكوك الإسلامية من صيغ المعاملات الشرعية لاستحداث أدوات تمويلية إسلامية حديثة لخدمة المجتمع الإسلامي والغربي وكل من يهتم بالفكر المالي الإسلامي.
ومن الأدوار التي تقوم بها الصكوك الإسلامية: تعبئة المدخرات، سهولة تدفق الأموال للاستثمارات، تطوير في تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية، توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية، إندماج اقتصاديات البلاد الإسلامية في ما بينها وبين الخارج.
الحاجة الاقتصادية والمالية إلى إصدار الصكوك الإسلامية
● أولاً: الصكوك الإسلامية تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظرياً وعلمياً.
● الصكوك الإسلامية من خلال أدواتها المختلفة تساعد الدولة في تغطية عجز ميزانيتها.
● أن الصكوك الإسلامية تثري بها السوق المالية الإسلامية «البورصة» لأنها الطرف المكمل للأسهم.
● الصكوك الإسلامية تعتبر من أهم الوسائل لتنويع مصادر الموارد الذاتية وتوفير السيولة للأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات.
● الصكوك الإسلامية تساعد الأفراد على توفير مدخراتهم الصغيرة وتجميعها، وتثميتها.
● وجود الصكوك الإسلامية يغطي حاجة ملحة للشركات التي تحتاج إلى سيولة لأمد معقول.
وللصكوك الإسلامية أنواع منها:
١- صكوك المرابحة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة وبيعها لعميل بتكلفة الشراء زائداً ربحاً يتفق عليه عند توقيع العقد وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك.
٢- صكوك السلم: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلاً إلى حين إستلام السلع وبيعها وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.
٣- صكوك الاستصناع: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل تصنيع سلعة وتطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها وتصبح المصنوع مملوكة لحملة الصكوك.
٤- صكوك المزارعة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل مشروع على أساس المزارعة وهذه الصكوك تحمل قيماً متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول حسب الاتفاق.
٥- صكوك المساقاة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والانفاق عليها ورعايتها وهذه الصكوك تحمل قيماً متساوية يصدرها مالك الأرض محل التعاقد من أجل تمويل السقاية والرعاية ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة حسب الاتفاق.
٦- صكوك المغارسة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار والانفاق عليها ورعايتها وهذه الصكوك تحمل قيماً متساوية يصدرها مالك الأرض محل التعاقد لتمويل تكاليف الغرس بموجب عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس حسب الاتفاق.
٧- صكوك المشاركة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل على أساس عقد من عقود المشاركة ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك على أساس الشركة، المضاربة، أو الوكالة كأن تطرح لجمع مبلغ من المال يمثل حصته في رأس مال الشركة.
٨- صكوك الإجارة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها من المالك أو الوسيط لعين مؤجرة أو موعود استئجارها بغرض بيعها وإستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب وتطرح صكوك الإجارة لشراء عين كبير وتأجيرها تأجيراً تشغيلياً أو منتهياً بالتمليك لجهة ما وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك.
وتتميز الصكوك الإسلامية بأنها:
● متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
● قابلة للتداول في السوق الثانوية.
● وثيقة تمثل حقوق مالكها من خلال تخصيص حصة شائعة في الأعيان أو المنافع أو خليطاً منها.
● لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لحاملها.
ويشترط في الصكوك الإسلامية مراعاة الضوابط التي يضعها نظام الاستثمار وفق النظام الاقتصادي الإسلامي فهي استثمارات لا توجه إلى أنشطة منهي عنها شرعاً، أو يحوط بها شبهة ربا، أو تعتمد على سعر الفائدة.
ختاماً:
الصكوك الإسلامية تخدم سمعة التمويل الإسلامي ككل ولعلها الأنجح في الإعلان عن منافع وأخلاقيات التمويل الإسلامي من خلال المشاركة في المخاطر بين حامل الصك والمصدر من خلال قدرتها على حشد الأموال لتمويل مشاريع ضخمة في الغالب بعكس السندات التقليدية التي تضمن العائد الثابت على السند بغض النظر عن الربح والخسارة.